العدالة الاجتماعية ودورها في حماية المجتمع وتحقيق الأمن الاجتماعي دراسة وصفية تحليلية

محمد عبدالسلام دخيل [1]

تاريخ الاستلام: 2026.07.08، تاريخ القبول: 2026.08.10م، تاريخ النشر: 2026.09.30

الملخص:

تهدف الدراسة إلى التعرف على مفهوم العدالة الاجتماعية ومفهوم حماية المجتمع ومفهوم الأمن الاجتماعي، والتعرف على الأطر النظرية المفسرة للعدالة الاجتماعية وإبراز العلاقة بين العدالة الاجتماعية ومفهومي حماية المجتمع والأمن الاجتماعي، والتعرف على أهم مرتكزات العدالة الاجتماعية ومقومات الأمن الاجتماعي وأهميته، واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج منها: أن العدالة الاجتماعية من الموضوعات الهامة في السلوك الاجتماعي وأن هناك صلة وثيقة بين العدالة الاجتماعية والنظام الاجتماعي والاقتصادي. ويعتبر الأمن الاجتماعي من أهم مرتكزات التنمية والتقدم في سبيل تحقيق أهداف المجتمع. وبفضل العدالة الاجتماعية يتحقق الأمن الاجتماعي والطمأنينة بين افراد المجتمع الواحد.

الكلمات المفتاحية: العدالة الاجتماعية، الدور، حماية المجتمع، الأمن الاجتماعي

Social Justice and Its Role in Protecting Society and Achieving Social Security-An Analytical Descriptive Study

Mohammed Abdulsalam Dakhil

Received: Jul. 08, 2026; Accepted: Aug. 10, 2026 Puplished: Sep. 30, 2026

[1] قسم الفلسفة وعلم الاجتماع –كلية التربية الخمس- جامعة المرقب madakhil@elmergib.edu.ly

Abstract:

This study aims to identify the concepts of social justice, community protection, and social security. It also seeks to explore the theoretical frameworks explaining social justice, highlight the relationship between social justice and the concepts of community protection and social security, and identify the most important pillars of social justice and the components of social security, as well as their significance. The study employs a descriptive-analytical approach and concludes with several findings, including: that social justice is a crucial topic in social behavior; that there is a close link between social justice and the socio-economic system; that social security is a cornerstone of development and progress in achieving societal goals; and that social security and tranquility are achieved among members of society through social justice.

Keywords: Community Protection, Role, Social Justice, Social Security

المقدمة:

تعتبر قضية العدالة الاجتماعية والأمن الاجتماعي من القضايا البارزة والمهمة والتي ترتب عليها تحولات تاريخية في حياة الشعوب، وتعد أهم محور في الثورات والانتفاضات والحروب في تاريخ البشرية، وهي من أهم عناصر المجتمع لضمان العدل والمساواة وتوزيع الثروات والدخل بشكل عادل بين المواطنين دون أي تفرقة، كما تُعد السبيل في استمرار ونمو النظام السياسي والازدهار الاقتصادي والتطور الثقافي والاجتماعي.

فالعدالة الاجتماعية تعتبر هدفاً إنسانياً نبيلاً يتطلع إليه كل الناس، فهي تكمن في أعماق الناس وعلى كل إنسان تحمل مسؤوليته نحو حمايتها وتعزيزها،

فهي من الحقوق الإنسانية التي لا يمكن التنازل عنها وعملت على إرسائها الشرائع السماوية.

وعلى الصعيد العالمي فقد احتلت قضية العدالة الاجتماعية مركزاً مهماً في الاهتمام من قبل الجهات الحقوقية على المستوى الدولي فقد أصدر البنك الدولي عام 2005 تقريره عن التنمية البشرية في العالم تحت عنوان (الإنصاف والتنمية).

وقد عُرّف الإنصاف بأن تكون للأشخاص فرص متساوية في الحياة والبعد عن الحرمان، وينطلق مفهوم العدالة الاجتماعية من مبدأ تكافؤ الفرص في الحقوق في التعليم والصحة والسكن وكافة متطلبات الحياة دون أي تفرقة قائمة على اللون والجنس والعقيدة.

وعليه تكون العلاقة بين العدالة الاجتماعية وحماية المجتمع وتحقيق الأمن الاجتماعي علاقة قوية ووثيقة ومتبادلة فمستوى العدالة الاجتماعية ونوعها، يؤثران سلبياً أو إيجابياً في مستوى التغيرات الاجتماعية فإذا كانت العدالة جيدة ومتقدمة في وسائلها وأهدافها وآلياتها ستحدث تغيرات جوهرية منشودة ومتطورة في المجالات الاقتصادية والصناعية والاجتماعية وكافة المجالات الحياتية التي تمس حياة المواطن والعكس بالعكس إذا كانت العدالة الاجتماعية متخلفة ورديئة.

فمن خلال العدالة الاجتماعية يشعر الفرد بالارتياح بسبب التوزيع العادل للثروات، بعكس المجتمعات التي ينتشر فيها الظلم الاجتماعي والذي يؤدي إلى وجود احتقان بين أفراد المجتمع الواحد، وظهور الفجوات الاجتماعية بين أفراده

لوجود أكثر من طبقة اجتماعية تملك المصالح والأموال على حساب بقية الطبقات الأخرى.

مشكلة البحث: تعتبر العدالة الاجتماعية القاعدة الأساسية لكل مجتمع منظم بشكل عقلاني سليم، يسعى أغلب أفراده إلى التعاون الذي يتيح الفرصة للجميع في التكافؤ والمساواة في الحماية الاجتماعية والحياة الكريمة القائمة على العدل وعدم المحاباة لأصحاب السلطة والجاه والنفوذ.

وعليه فإن العدالة الاجتماعية تعتبر من المرتكزات الأساسية التي يقوم عليها حماية المجتمع وتوفر الأمن الاجتماعي، فالمجتمعات المتحضرة تحرص على الاهتمام بها كفعل اجتماعي عقلاني، وكقيمة أخلاقية واجتماعية تحقق من خلالها حماية المجتمع وتحقيق الأمن الاجتماعي، الذي يحقق بدوره الرفاهية الاجتماعية التي تسعى أغلب المجتمعات إلى تحقيقها، فهي لا تتحقق إلا بحصول الأفراد على الخدمات الضرورية والتأمينات الاجتماعية بما يحقق ارتفاع مستوى المعيشة أو ضمان حد أدنى لها.

فالحماية الاجتماعية والأمن الاجتماعي تُعد من الأولويات التي تسعى لها كافة الدول وخاصة الدول العربية التي شهدت في الآونة الأخيرة أزمات سياسية واقتصادية انعكست على جوانب الحياة الاجتماعية، ومن خلال ما سبق يمكن طرح الإشكالية المركزية للبحث في التساؤل المحوري الآتي: إلى أي مدى تسهم العدالة الاجتماعية في حماية المجتمع وتحقيق الأمن الاجتماعي؟

مبررات اختيار الموضوع:

1. رغبة الباحث في البحث في هذا الموضوع لما له من أهمية في المجتمع.
2. إثراء مكتبة الجامعة بموضوعات جديدة تخدم المجتمع وتسهم في إيجاد حلول للعديد من قضاياه.
3. القيمة العلمية للموضوع من الناحية الاجتماعية، باعتبار قضية العدالة الاجتماعية قضية ملموسة في المجتمع تستحق الدراسة.
4. يعتبر من المحاور المهمة في علم الاجتماع التنظيمي.

أهمية البحث:

1. تكتسب العدالة الاجتماعية أهمية كبيرة في كافة جوانب الحياة الاجتماعية.
2. يستمد البحث أهميته من خلال أهمية الموضوع الذي يهتم به، فموضوع دور العدالة الاجتماعية في حماية المجتمع وتحقيق الأمن الاجتماعي يعد من المواضيع المهمة في الحياة الاجتماعية فهو قضية كل المجتمعات.
3. تبرز أهمية هذا البحث من خلال أهمية العدالة الاجتماعية في حياة الشعوب وتطويرها وتنميتها اجتماعياً واقتصادياً وزيادة قدرتها على مواجهة التحديات، فهي عامل مهم في التنمية الاجتماعية والاقتصادية وضرورية للتماسك الاجتماعي والوحدة الوطنية.

4. يُعتبر البحث محاولة للبعد عن الوقوع في اللاعدالة اجتماعية، وكيفية مواجهة التحديات والمشكلات التي تعوق حركة المجتمع نحو الأفضل.

أهداف البحث: يهدف البحث إلى تحقيق الأهداف التالية:

يتمثل الهدف العام للبحث في محاولة إبراز دور العدالة الاجتماعية في حماية المجتمع وتحقيق الأمن الاجتماعي، باعتبارها أصبحت ضرورية ومطلب هام وشرط للاستمرار، وتتفرع أهداف جزئية من الهدف العام أهمها ما يلي:

1. التعريف بمفهوم العدالة الاجتماعية ومفهوم حماية المجتمع ومفهوم الأمن الاجتماعي.
2. إبراز العلاقة بين العدالة الاجتماعية ومفهومي حماية المجتمع والأمن الاجتماعي.
3. إبراز أهم مرتكزات العدالة الاجتماعية ومقومات الأمن الاجتماعي.
4. توضيح الدور الذي تقوم به العدالة الاجتماعية في حياة المجتمع وحمايته وتحقيق الأمن الاجتماعي.

تساؤلات البحث:

1. ما مفهوم العدالة الاجتماعية؟ وما مفهوم حماية المجتمع والأمن الاجتماعي؟
2. ما العلاقة بين العدالة الاجتماعية وحماية المجتمع وتحقيق الأمن الاجتماعي؟
3. ما هي أهم مرتكزات العدالة الاجتماعية ومقومات الأمن الاجتماعي؟

4. ما الدور الذي تقوم به العدالة الاجتماعية في حياة المجتمع وحمايته وتحقيق الأمن الاجتماعي؟

منهج البحث:

اعتمد الباحث في هذا البحث على المنهج الوصفي التحليلي الذي يعتمد على الوصف والتفسير والتنبؤ وذلك من خلال الاطلاع على الأدبيات العلمية التي تناولت هذا الموضوع.

حدود البحث:

تقتصر حدود البحث على جمع المعلومات حول العدالة الاجتماعية، ومفهوم حماية المجتمع وكذلك مفهوم الأمن الاجتماعي، وإبراز العلاقة بين العدالة الاجتماعية وحماية المجتمع والأمن الاجتماعي، وإبراز أهم مرتكزات العدالة الاجتماعية ومقومات الأمن الاجتماعي، ودور العدالة الاجتماعية في حماية المجتمع وتحقيق الأمن الاجتماعي.

مفاهيم البحث:

1. العدالة الاجتماعية: عُرّفت بأنها التوزيع العادل للدخل والثروة بين كافة أفراد المجتمع، دون تمييز بينهم بسبب الدين أو الجنس، أو اللون، أو السن، أو غير ذلك من الأسباب[1].

(1) كرانسوتون، موريس / معجم المصطلحات السياسية، دار النهار للنشر، بيروت، لبنان، ط3، ص 27.

وعُرفت أيضاً "بأنها عبارة عن نظام اجتماعي اقتصادي يهدف إلى تذليل وإزالة الفوارق الاقتصادية بين طبقات المجتمع الواحد، حيث تعمل على توفير المعاملة العادلة وتوفير الحصة التشاركية من خيرات المجتمع للجميع، ويتمثل في النفعية الاقتصادية والعمل على إعادة توزيع الدخل القومي، وتكافؤ الفرص، ليتشكل في النهاية ما يسمى بالمجتمع المدني"[1].

التعريف الإجرائي للعدالة الاجتماعية: يتمحور مفهوم العدالة الاجتماعية حول فكرة مفادها أن يتغير المجتمع إلى الأفضل، أي نحو مجتمع تقدمي أكثر عدلاً ومساواة في توزيع ثرواته، وهدفه الرئيسي الحد من الإقصاء والتمييز، ومحاربة الفقر وعدم المساواة بين المواطنين.

2- مفهوم الدور: هو ما يقوم به الفرد من أعمال ترتبط بوضعيته أو مركزه الاجتماعي، مثل دور المدير ودور العامل ودور الطبيب، مع التأكيد على أن الدور يبقى نفسه لا يتغير بل يظل ثابتاً عند تغير من يقوم به، إما عن طريق ترك العمل أو الوفاة[2].

3- مفهوم المجتمع: هو كل مجموعة أفراد تربطهم رابطة ما، معروفة لديهم، ولها أثر دائم أو مؤقت في حياتهم، وفي علاقاتهم مع بعضهم البعض[3].

([1]) مركز الفرد ولوعم التعبير الرقمي، العدالة الاجتماعية حلم لا يتحقق، القاهرة، 2015، ص 7.

([2]) حامد عبد الخلف عبد الله، دور التوعية في التنشئة الاجتماعية، مكتبة الفيصل، الرياض، السعودية، 2005م، ص19.

([3]) علي عبد الواحد وافي، علم الاجتماع، دار نهضة مصر للطباعة والنشر، مصر، 2016، ص 16.

4- مفهوم الأمن: هو اطمئنان الإنسان لانعدام التهديدات الحسية وضمان حقوقه وتحرره من القيود التي تحول دون استيفائه لاحتياجاته الروحية والمعنوية، والشعور بالعدالة الاجتماعية والاقتصادية.

5- الأمن الاجتماعي: هو عبارة عن حالة تنطلق من الشعور بالانتماء وتستند إلى الاستقرار وتستمد مقوماتها من النظام بمعنى أن تلك الحالة تفترض وجود بناء تنظيمي أو تنظيم جماعي يشعر الأفراد بالانتماء إليه، ويتسم بالثبات والاستقرار والدوام، ويحدد مواقع أعضاء التنظيم وحقوقهم وواجباتهم بما يساعد على توضيح سلوكيات أعضاء التنظيم في الحالات التفاعلية[1]. ويُعرّف أيضاً "بأنه واقع اجتماعي يسوده الشعور بالأمن والاستقرار الذي يستمد من طبيعة العلاقات الاجتماعية والإدراك الإيجابي لهذا الواقع ويشمل الأفراد والأسرة والمجتمع بما فيه من جماعات مرجعية ومؤسسات حكومية وغير حكومية ومؤثرات ثقافية واجتماعية"[2].

(1) فهد بن محمد الشقحاء، الأمن الوطني تصور شامل، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، 2004، ص 62.

(2) حسن عبد الغني، الأمن الاجتماعي مسؤولية الجميع، مجلة الفكر والحياة، العدد 26، الرياض، مطبعة أكاديمية نايف العربية للعلوم، 1999، ص 29.

الدراسات السابقة:

1- الدراسة التي قامت بها (حنان بوسرسوب) (2023)[1] المعنونة بالعدالة الاجتماعية ودورها في حماية المجتمع، حيث هدفت هذه الدراسة إلى إبراز الدور الذي تقوم به العدالة الاجتماعية لتحصين الحماية للمجتمع. وقد توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

أ- أن مفهوم العدالة الاجتماعية هو مفهوم عام يشمل كل مجالات الحياة، وذلك لأن موضوعه هو المجتمع وأساسه الأول هو العدل، والإسلام حقق العدل الاجتماعي وحارب الظلم بشتى أنواعه.

ب- العناية بالأسرة لأنها تمثل النواة الحقيقية الأولى للمجتمع المصغر الذي يتدرب فيه الفرد على الاستعداد لمخالطة المجموعة ومعاشرتها بالحسنى مما تربى عليه من فضائل.

ج- رعاية المجتمع وإقامته على ركائز متينة وخصائص جليلة من التقوى والإخاء والتعاون والعدل وتقديم عوامل صلاحه.

د- تُعد العدالة الاجتماعية من الموضوعات الأكثر قدسية وشيوعاً في السلوك الاجتماعي تقوم على أساس التوزيع العادل للدخل القومي بين طبقات المجتمع المختلفة الذي يُعد من العناصر الأساسية للعدالة الاجتماعية.

([1]) حنان بوسرسوب، العدالة الاجتماعية ودورها في حماية المجتمع، مجلة رسالة المسجد، الجزائر، المجلد 21، العدد 02، 2023، ص 72-96.

هـ- إن هناك صلة وثيقة بين العدالة الاجتماعية والنظام الاقتصادي والاجتماعي للدولة وهي مبدأ أساسي من مبادئ التعايش السلمي الذي يسهم في ظلّه الازدهار وتحسين الأحوال المعيشية للفقراء.

(2) الدراسة التي قام بها (فاطمة الزهراء عدنان عبد الأمير، هشام عادل هراطه) (2023)[1] المعنونة بالعدالة الاجتماعية ودورها في تحقيق الأمن المجتمعي .هدفت هذه الدراسة إلى إبراز دور العدالة الاجتماعية في تحقيق الأمن المجتمعي، وقد توصلت إلى النتائج التالية:

أ. أن العدالة الاجتماعية تشير إلى توزيع الموارد والفرص بشكل عادل ومتوازن في المجتمع.

ب. أن الأمن المجتمعي هو حجر الزاوية الذي يرتكز عليه التقدم وتعتمده التنمية والتطور في سبيل تحقيق أهداف المجتمع المشتركة.

ج. أن العدالة الاجتماعية تحقق الأمن المجتمعي والطمأنينة داخل المجتمع وبين أفراده وأسره.

د. أن شعور الفرد بالانتماء يحقق امتثال الفرد لقيم وقواعد الجماعة ليحظى باحترام وتقدير الجماعة مما يسهم في اندماج الفرد وتعامله مع الوسط الاجتماعي الذي يعيش فيه.

(1) فاطمة الزهراء عدنان عبد الأمير، هشام عادل هراطه، العدالة الاجتماعية ودورها في تحقيق الأمن المجتمعي دراسة سوسيولوجية تحليلية، مجلة كلية الكوت الجامعة للعلوم الإنسانية، العراق، 2023، ص ص 275، 289

(3) الدراسة التي قامت بها (مبروكة عبد السلام غيث فراوي) (2023)[1] المعنونة بالعدالة الاجتماعية ودورها في تحقيق الأمن الاقتصادي في المجتمع الليبي .هدفت هذه الدراسة إلى تحليل مفهوم العدالة الاجتماعية لاسيما خلال الفترة الراهنة والمستقبلية، وتسليط الضوء على بعض مؤشرات الأمن الاقتصادي في ليبيا، والتعرف على مدى فاعلية العدالة الاجتماعية في تحقيق الأمن الاقتصادي مع تغيرات الوضع السياسي والاقتصادي، وقد توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

أ. إن تحقيق الأمن الاقتصادي في المجتمع الليبي يتطلب الأخذ بالاستراتيجيات والآليات المتعلقة بالعدالة الاجتماعية، وتطبيقها بطرق صحيحة ومدروسة لضمان تقوية الاقتصاد الوطني وتحقيق الاستقرار السياسي.

ب. سوء الخدمات المقدمة، وعدم كفايتها لجميع الشرائح في المجتمع لسوء إدارة توجيه الدعم الحكومي أو المشروعات الحكومية.

ج. اعتماد الحكومة في إيراداتها وصادراتها على النفط كمصدر أساسي، دون تنوع في المنتجات والصادرات غير النفطية في الناتج المحلي الإجمالي.

د. تقليص الإنفاق على بند المرتبات ساهم في ظهور الفقر، وانتشار البطالة وكثرة الأسر المحتاجة بسبب ارتفاع تكاليف المعيشة.

(1) مبروكة عبد السلام غيث فزاوي، العدالة الاجتماعية ودورها في تحقيق الأمن الاقتصادي في المجتمع الليبي، مجلة جامعة سبها للعلوم الإنسانية، ليبيا، العدد 22 / 2023، ص ص 88 – 103.

المداخل النظرية المفسرة لموضوع البحث:

اعتمد الباحث في بحثه على (نظرية العدالة التوزيعية عند جون رولز) حيث تنطلق هذه النظرية من فكرة أساسية مفادها أن المجتمعات الحديثة تكون فيها قيم الحرية والمساواة متأصلة في ثقافتها العامة، ويرى فيها كل فرد نفسه مصدراً لمطالب أخلاقية مشروعة، وحكماً حراً فيما هو خير أو شر يتعلق به، ولا يمكن لها أن تكون مستقرة إلا إذا توصلت إلى اتفاق حول تصور عام للعدالة يحكم عمل مؤسساتها.

ومن بين الأفكار الأساسية التي تضمنتها هذه النظرية في العدالة، أن المجتمع عبارة عن منظومة للإنصاف في التعاون الاجتماعي بين أشخاص يُصبحون أحراراً ومتساويين بمرور الزمن[1].

وفي هذا السياق يعرف (جون رولز) المجتمع بأنه مغامرة تعاون من أجل الفائدة المتبادلة تكون فيها مصالح الأفراد متضاربة ومتطابقة في الوقت نفسه، فهي متطابقة من حيث أن كلاً منهم يرى مصلحته في استمرار المشروع التعاوني في إنتاج فوائد له وللآخرين، وأن يكون هناك دوماً فوائد ومكاسب تنجم عن التعاون ولكنها أيضاً متضاربة من حيث إن كل واحد منهم يريد أن يحصل على أكبر نصيب من تلك الفوائد.

(1) جونستون، ديفيد، مختصر تاريخ العدالة (ترجمة) مصطفى ناصر، ط1، عالم المعرفة، الكويت، 2012، ص 242.

والمجتمعات لا تستطيع أن تحافظ على استقرارها وأمنها إلا إذا اهتدت إلى صيغة تجعل اقتسام عوائد العيش وأعبائه معاً، منصفاً يصنع أفرادها بضرورة تغليب المصلحة الجامعة وهي استمرار التعاون على النزاع في المصالح، ومن هنا تأتي أهمية تصور عمومي للعدالة يكون موضع وفاق وقبول منهم جميعاً، يحتكمون إليه عندما يشب خلاف بينهم حول تقييم أداء مؤسسات مجتمعهم وعدالة قوانين دولتهم[1].

فالعدالة من وجهة نظر (رولز) تستدعي أن تكون الحرية والفرص والدخل والثروة واحترام الذات موزعة بالتساوي بين أفراد المجتمع، وهذا التصور لا يكون نافذاً إلا إذا توفرت ظروف اجتماعية مواتية، وهو يستدعي إعطاء الأولوية لحريات وفرص معينة من خلال المؤسسات المجتمعية، وبهذا يتطلب مبدأ العدالة عند (رولز) توفير حريات معينة بالتساوي للجميع وتخضع هذه الحريات الأساسية بالأولوية على جميع قيم الرفاهية الاجتماعية، وتوفير فرص عادلة بالتساوي لجميع المواطنين، وحصيلة الفروق في الدخل والثروة وفي المراتب الاجتماعية، بما يفضي إلى ضمان الحد الأقصى من الفائدة للأعضاء الأسوأ حالاً في المجتمع[2].

(1) شيماء عبد العزيز الشامي، نظرية العدالة عند جون رولز، الأبعاد السياسية والأخلاقية، دار الرافدين للطباعة، 2024، ص50.

(2) شيماء الشامي، المرجع السابق، ص 55.

ومن خلال ما تقدم يتضح أن نظرية العدالة الاجتماعية عند (جون رولز) تؤكد على أن العدالة ضرورة حتمية لأي مجتمع لضمان حمايته وتحقيق الأمن الاجتماعي لأفراده ومن هنا تكمن استفادة هذا البحث من هذه النظرية.

الإطار النظري والمعرفي لمفهوم العدالة الاجتماعية:

تعتبر العدالة قاعدة اجتماعية أساسية لاستمرار حياة البشر مع بعضهم البعض، فالإنسان كما هو معروف كائن اجتماعي لا يستطيع أن يعيش بمفرده ولا يستطيع أن يحقق أهدافه بمعزل عن الآخرين، فالعدالة محور أساسي للأخلاق وهي قاعدة تنطلق منها بحوث إيجاد المقاييس والمعايير الأخلاقية، وعليه تندرج تحت مفهوم العدالة الاجتماعية تحقيق المساواة في الحقوق وتكافؤ الفرص، وتحسين الأحوال المعيشية للفقراء، والحد من الاختلالات في توزيع الدخل والثروة وتحقيق التكافل الاجتماعي، وضمان حقوق الأجيال القادمة مستقبلاً.

مفهوم العدالة الاجتماعية

يسعى كل فرد أن يأخذ صفة من الحياة بشكل يتلائم مع شخصيته الإنسانية، وأن يسود أبناء المجتمع لون واحد من التعامل، والمشاركة في جميع الأصعدة والاستفادة من خيرات البلاد بشكل متساوي وهذا ما يُشير إليه مفهوم العدالة الاجتماعية، والعدالة ليس في توزيع الثروة فقط، بل يشمل المساواة أمام القانون والأمور الحقوقية، ومحاربة التمييز العنصري والطبقي. فالعدالة الاجتماعية

تعني إعطاء البشر حقوقهم في كل مجالات الحياة وعدم التمييز بينهم، بأي لون من ألوان التمايز، ومعاملتهم على أساس العدل، وإعطاء كل ذي حق حقه[1].

ويؤكد عدد من علماء الاجتماع أن مفهوم العدالة الاجتماعية يعني إيجاد منظومة فكرية، ومنهج أخلاقي، وأحكام تشريعية تضمن المساواة التامة أمام القانون لجميع أفراد المجتمع. فيما يرى آخرون أن العدالة الاجتماعية يقصد بها مواجهة الفقر والحرمان وتهيئة الظروف للأفراد لكي يغيروا من حياتهم للأفضل وتوفير كافة الخدمات الضرورية من صحة وتعليم وسكن، وليس تلطيف وتخفيف آثار الفقر والحرمان[2].

تُعد العدالة الاجتماعية قيمة إنسانية ومطلب إنساني ظهر مع وجود الإنسان على وجه الأرض، أما المطالبة بتحقيقها يعتبر حديثاً، وفي السنوات الأخيرة حظي هذا المفهوم باهتمام كبير على مختلف الأصعدة، وأكبر دليل على الاهتمام به دولياً قامت الأمم المتحدة باعتبار 20 فبراير من كل عام يوماً عالمياً للعدالة الاجتماعية بداية من الدورة 63 للجمعية العامة للأمم المتحدة 2008م[3].

([1]) فاضل الجابري، العدالة الاجتماعية في الإسلام، المركز العالمي للدراسات الإسلامية، الرياض، ط1، 1418هـ، ص 103

([2]) المنتدى الاستراتيجي للسياسات العامة ودراسات التنمية، الرابط الإلكتروني http://draya-eg.org/2026-3-21 : 21

([3]) كامل، أي جبيه وآخرون، مشروع العدالة الاجتماعية في الأردن، (ترجمة) فيصل الزوايدة، مركز هوية، عمان، الأردن، 2014، ص 203

ويرى (صلاح أحمد هاشم) أن العدالة الاجتماعية هي تعاون الأفراد في مجتمع متحد يحصل فيه كل عضو على فرصة متساوية وفعلية لكي ينمو ويتعلم لأقصى ما تتيح له قدراته، فهي تتصل بالجهود الرامية لتأكيد الفرص والحماية المتساوية لكل الناس في حدود النظم المعمول بها[1].

أما (إبراهيم العيسوي) فيعرف العدالة الاجتماعية بأنها تلك الحالة التي ينتهي فيها الظلم والقهر والاستغلال والحرمان من الثروة أو السلطة أو كليهما، وتنعدم الفوارق بين الأفراد والجماعات والأقاليم داخل الدولة، والتي يتمتع فيها جميع أفراد المجتمع بحقوقهم الاقتصادية والاجتماعية والسياسية بشكل متساو ومتكافئ حتى يعم فيها الشعور بالإنصاف والتضامن والتكامل الاجتماعي والمشاركة الاجتماعية التي تتاح فيها الفرص المتكافئة لجميع أعضاء المجتمع لتنمية قدراتهم[2].

وعليه فإن مفهوم العدالة الاجتماعية واسع تنادى بتنفيذه جميع الشعوب وتطمح لتحقيقها نظراً لأهميتها في خلق نوع من المساواة بين أبناء الشعب الواحد، فهي تصور إنساني يرتكز على تحقيق التوازن بين جميع أفراد المجتمع من حيث الحقوق، وهذا التصور تحكمه مجموعة من الأنظمة والقوانين يشارك في وضعها مجموعة من أفراد المجتمع بحرية كاملة دون تدخل أو ضغط من أي جهة كانت

(1) صلاح أحمد هاشم، العدالة والمجتمع المدني، مصر، 2005، ص 14.

(2) إبراهيم العيسوي، الآفاق المستقبلية لتحقيق العدالة الاجتماعية والتنمية في اقتصاد الربيع العربي حالة مصر، في المنتدى الإقليمي حول آفاق اقتصاديات الربيع العربي، المعهد العربي للتخطيط، الأردن، 2012، ص 3.

داخلية أو خارجية، حتى تضمن العدالة والمساواة بين جميع أفراد المجتمع بغض النظر على جنسهم أو دينهم أو لونهم، حتى يتحقق الأمن والأمان والعيش الكريم البعيد عن الظلم والإقصاء، وبث روح المحبة والإخاء بين أفراد المجتمع.

مرتكزات العدالة الاجتماعية:

لكي تتحقق العدالة الاجتماعية في أي مجتمع من المجتمعات، يجب تهيئة مجموعة من المرتكزات التي يعول عليها المجتمع لينعم بالعدالة الاجتماعية ويشعر كافة أفراده بأنهم مواطنون معترف بهم، ومن هذه المرتكزات ما يأتي:

1- مبدأ المساواة:

تشكل المساواة حجر الزاوية ومحور الارتكاز لكل الحقوق والحريات، وتمثل أساس التمتع بسائر الحقوق والحريات العامة، ولا يتمتع الافراد بحقوقهم وحرياتهم إلا إذا كانت على قدم المساواة بين جميع الافراد في الحالة أو المركز القانوني أو الظروف وهذا ما جعل المساواة مبدأ ضروري لكافة ممارسة الأفراد للحقوق والحريات، فالمساواة تعتبر مبدأ أساسي من المبادئ الدستورية الحديثة، حيث أن الافراد متساوون أمام القانون دون تميز بسبب الجنس أو اللون، أو الدين أو اللغة أو المركز الاجتماعي في اكتساب حقوقهم وممارستها[1].

(1) راغب جبريل راغب سكران، الصراع بين حرية الفرد وسلطة الدولة، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية ط2، 2011، ص 590-592.

فالمساواة تعني التخلص من نظام التمييز والتفريق، واستبداله بنظام لا تميز ولا تفريق فيه بين المواطنين وإزالة الإقصاء الاجتماعي والحرمان من بعض الحقوق، وكل هذا يترتب على الدولة مجموعة من الالتزامات من خلال وضع سياسات كفيلة بتوفير فرص العمل وتمكين الأفراد من الاستفادة من الفرص ومن التنافس على قدم المساواة وحماية الحقوق والواجبات التي تكفلها المواثيق الدولية[1].

2- المواطنة:

المواطنة هي انتماء الإنسان إلى بقعة أرض واستقراره بشكل ثابت داخل الدولة، وحمله للجنسية ومشاركته في الحكم وخضوعه للقوانين الصادرة عنها، وتمتعه مع بقية المواطنين بشكل متساوي بمجوعة من الحقوق وقيامه بمجموعة من الواجبات تجاه الدولة المنتمي إليها، فالمواطن الذي يستقر في بقعة معينة وينتسب إليها أي مكان الإقامة أو الاستقرار أو الولادة أو التربية، يعني علاقة ما بين الأفراد والدولة كمسار حددها قانون تلك الدولة وبما تتضمنه تلك العلاقة من واجبات وحقوق في تلك الدولة، وهذا يعني أن العنصر الأساسي للمواطنة هو الانتماء الذي لا يمكن أن يتحقق بدون المواطنة فهي ضرورية لتحقيق المواطنة[2].

(1) حامد عمار تقديم كتاب من فجوات العدالة في التعليم، تأليف محسن خفر، القاهرة، الدار المصرية اللبنانية، ط2، 2006، ص14-15.

(2) علاء الدين عبدالرزاق جنكو، المواطنة بين السياسة الشرعية والتحديات المعاصرة، جامعة التنمية البشرية، كلية القانون السليمانية (ب.ت) ص33-34.

وللمواطنة بعدين أساسين لكي يتحقق مفهوم المواطنة في شخصية الفرد داخل المجتمع.

البعد الأول سياسي ويتجلى في إحساس الفرد بانتمائه إلى الوطن متمثلا في مؤسسات الدولة من نقابات وأحزاب وجمعيات، وكذلك أفكار تتبلور لدى الفرد حول هذا المجتمع الذي ينتمي إليه سواء بالولاء أو المعارضة للنظام أو الثورة عليه.

البعد الثاني ثقافي يهتم بما يوفره الوطن من إحساس بالانتماء إلى جماعة تتمثل في الهوية والتي تجمع الفرد مع غيره من ممارسات الحياة اليومية كعادات الأكل والشرب واللباس وغيرها من طقوس الأعياد والحفلات.

3- التوزيع العادل للموارد:

يتم من خلال توزيع الدخول بشكل عادل، ودعم السلع الأساسية والخدمات العامة لإتاحة الرعاية الصحية والتعليمية للفقراء، وتوفير مصادر دخل للعاطلين عن العمل والفقراء مما يتيح لهم الحصول على حصة من الدخل القومي بصورة كريمة[1].

([1]) مبروكة عبد السلام مزاوي، العدالة الاجتماعية ودورها في تحقيق الأمن الاقتصادي بالمجتمع الليبي، مرجع سابق، ص92.

4- الانتماء:

هو نزعة تدفع الفرد للدخول إلى أطار اجتماعي معين على أن يلتزم بالمعايير والقواعد المفروضة ونصرتها بما ينمي لديه تقديره لذاته وادراكه لمكانته ومكانة جماعته، ويدفعه للعمل ويشعره بفخر الانتماء إليها[1].

فشعور الفرد بالانتماء أو ضعفه سواء كان الانتماء للأسرة أو المجتمع يُعد من المعوقات التي تعوق مشاركة الشباب في عملية التنمية كونهم في هذه الحالة لا يهمهم عمليات تنمية المجتمع، فعدم الشعور يولد اللامبالاة والسلبية ولأنانية إلى حد كراهية مجتمعهم ومعاداته. فالانتماء يعني إحساس الفرد أو المواطن بأنه جزء من كل، فلو كان عضواً في أسرة فهو جزء لا يتجزأ من هذه الأسرة، وإذا كان فرداً في مجتمع فهو جزء من بنية هذا المجتمع، يعيش فيه ويتعايش معه، ويعتنق أفكاره، ويتمثل لثقافته ويتمسك بها ويكون ولاءه لهذا الوطن[2].

5- حقوق الانسان:

تعرف حقوق الانسان بأنها تلك الحقوق التي يتمتع بها الفرد لمجرد كونه إنساناً، وهذه الحقوق يعترف بها للإنسان بغض النظر عن جنسيته وديانته وأصله العرقي أو وضعه الاجتماعي أو الاقتصادي أي هي حقوق طبيعية يملكها الانسان

(1) جوان إسماعيل بكر، جودة الحياة وعلاقتها بالانتماء والقبول الاجتماعيين، دار حامد للنشر، الأردن، 2013، ص42-43.

(2) محمد سلامة قباري، التنمية ورعاية الشباب، المكتب الجامعي الحديث، مصر، ط1، 2011، ص26-27.

حتى قبل أن يكون عضواً في مجتمع معين فهي سابقة للدولة، ولا يمكن العدول عنها أو انتزاعها من الفرد، فهي تصنف إلى حقوق أساسية وحقوق ثانوية وبحسب أهميتها للإنسان، وتصنف أيضاً إلى حقوق جماعية وحقوق فردية وسياسية واقتصادية وثقافية[1].

وتنقسم إلى ثلاث مجموعات هي[2]:

أ. الحقوق الشخصية الفردية: وهي متمثلة بحق الحماية والدفاع عن النفس مقابل الآخرين أو مقابل الدولة والحكومة، والحق في الحياة والسلامة البدنية والحق في حرية الاعتقاد الديني والأخلاقي.

ب. الحقوق السياسية: والتي تتمثل في حق المشاركة في الأمور السياسية والاجتماعية مثل حرية المطبوعات وحرية العلوم، وحق التعليم، وحق التجمع وإنشاء الجمعيات الثقافية.

ج. الحقوق الاجتماعية الأولية: مثل الحق في العمل والأمن الاجتماعي والتنوع الثقافي والاجتماعي وغير ذلك.

رغم كون المرتكزات السابقة ذات طابع اقتصادي إلا أنها تقوم عليها أفكار العدالة الاجتماعية، وإذا ما تحقق الجانب الاقتصادي منها سيكون بالإمكان تطبيق

(1) فاطمة الزهراء عيد الأمير، هشام عادل هراطة، العدالة الاجتماعية ودورها في تحقيق الأمن الاجتماعي، مرجع سبق ذكره، ص275.

(2) مجموعة من المؤلفين: حقوق الإنسان، مركز الحضارة لتنمية الفكر الإعلامي، بيروت، ط1، 2008، ص26-27.

سياسات اجتماعية كفيلة بتحقيق العدالة الاجتماعية الشاملة والتي تسهم في نمو المجتمع بشكل سليم وتحقيق رفاهية المواطنين داخل المجتمع الواحد.

العدالة الاجتماعية ودورها في تحقيق الأمن الاجتماعي:

لتحقيق الأمن الاجتماعي تتخذ العدالة الاجتماعية عدة آليات لتحقيقه هي[1]:

1- تعزيز المشاركة المجتمعية:

تُعد المشاركة المجتمعية والسياسية أحد العوامل الرئيسية في تحقيق العدالة الاجتماعية والأمن الاجتماعي، فعند ما يشعر الأفراد بأنهم جزء فعال ومؤثر في صنع القرار وتشكيل المجتمع، فإن ذلك يعزز الشعور بالانتماء والمسؤولية ويؤدي بدوره إلى تحقيق الأمن والاستقرار.

2- تكافؤ الفرص في سوق العمل:

يلعب سوق العمل دوراً حاسماً في تحقيق العدالة الاجتماعية والأمن الاجتماعي، فيجب أن يكون هناك تكافؤ الفرص بين أفراد المجتمع الواحد وعدم تميز فرد عن فرد أو جماعة عن جماعة بسبب الجنس أو اللون أو الدين، والمساواة

(1) إيناس محمد، العدالة الاجتماعية والنماذج التنموية، مجلة البحوث الاقتصادية العربية، العدد (71)، بيروت، 2015، ص342.

في التوظيف والأجور والترقيات، فعندما يتساوى أفراد المجتمع في فرص العمل ينعكس ذلك بشكل إيجابي على الاستقرار والأمن الاجتماعي.

3- تعزيز وترسيخ قيم المسؤولية الاجتماعية:

تركز هذه الآلية على محاولة الربط بين الحقوق والواجبات ونشر المبادئ والقيم الخاصة بالمسؤولية الاجتماعية وتتقسم المسؤولية إلى قسمين هما:

مسؤولية الفرد التي تتضمن جميع المسؤوليات التي يحملها الفرد للمساهمة في تأدية واجباته نحو مجتمعه ليحصل على حقوقه في المقابل في الخدمات الأساسية والأمن. فمسؤولية المجتمع التي تتمثل في ضرورة اشباع حاجات الأفراد في جميع مجالات الحياة مقابل ما يقومون به من جهود، فالعلاقة بينهما علاقة تكامل، وتتم هذه المسؤولية على مستوى مؤسسات المجتمع المدني المحلية والإقليمية لتكون قريبة من أفراد المجتمع.

4- الحماية الاجتماعية:

تلعب السياسات والبرامج الاجتماعية دوراً هاماً في تحقيق العدالة الاجتماعية والأمن الاجتماعي، لذلك يجب على الدولة أن تبني نظاماً قوياً للحماية الاجتماعية يدعم الأفراد الذين يعانون من الفقر والعوز والضعف، وذلك من خلال توفير الإسكان الجيد والرعاية الصحية والتأمين الاجتماعي، والدعم الاجتماعي، الذي يمكن من خلاله تعزيز العدالة الاجتماعية وتحقيق الأمن الاجتماعي.

5- المساواة النسبية في الحصول على الخدمات بين أفراد المجتمع الواحد:

تعتمد هذه الآلية على المساواة بين الناس وفرض مبدأ الحق فوق الجميع بهدف تضييق الفجوة بين الطبقات الاجتماعية، فعند توزيع الخدمات يجب المساواة بين جميع أفراد المجتمع من حيث الاستحقاقات ودرجة الحاجة، لكي يشعر الفرد بالأمن الاجتماعي واشباع كافة احتياجاتهم الضرورية.

مفهوم حماية المجتمع وأهميته:

المعنى العام للمجتمع هو كل تجمع للكائنات الإنسانية من الجنسين ومن كل المستويات العمرية وتربطهم علاقة اجتماعية، ولها كيان ذاتي ونظم وثقافة مميزة. وهناك من يرى أن المجتمع هو عبارة عن جماعة من الناس لهم ثقافة مشتركة ومتميزة، ويتمتعون بالوحدة، وتنظر إلى ذاتها ككيان متميز، ويشبه المجتمع كل الجماعات الأخرى في اشتماله على بناء من أدوار مترابطة، وسلوك محدد تفرضه المعايير الاجتماعية، ومع ذلك فإن المجتمع يعتبر نموذجاً خاصاً لجماعة تتميز بنسق اجتماعي شامل ينطوي على جميع المؤسسات الاجتماعية الأساسية اللازمة لمواجهة الحاجات الإنسانية الضرورية، ويتميز المجتمع كذلك باستقلاليته، ليس بمعنى أنه مكتف بذاته من الناحية الاقتصادية اكتفاءً ضرورياً، وإنما بمعنى احتوائه على جميع أشكال التنظيم اللازمة لبقائه واستمراره فترة طويلة من الزمن[1].

([1]) حسان أبو سرسوب، العدالة الاجتماعية ودورها في حماية المجتمع، مرجع سبق ذكره، ص82.

إن إقامة العدل الاجتماعي تستلزم توطيد الكرامة الإنسانية، والوفاء بالحقوق، وبسط الحريات وتكافؤ الفرص، وتوسيع قاعدة المشاركة الاجتماعية، هذا على صعيد الإيجاب، أما على جهة السلب، فإن انتفاء الظلم الاجتماعي يقتضي ضرورة نفي الاستغلال بكافة جذوره، والقهر والفقر والحرمان والاقصاء والتبعية والتهميش الاجتماعي، وعندما تتحقق مثل هذه الحالة في المجتمع، يوصف بأنه مجتمع عادل، فلا يتعرض للظلم من الداخل أو من الخارج مرة أخرى، ويقوم على المساواة التي هي في الواقع "المواطنة"، ومبادئ التضامن الاجتماعي، واحترام حقوق الإنسان وحرياته وكرامته[1].

العلاقة بين العدالة الاجتماعية وحماية المجتمع وتحقيق الأمن الاجتماعي:

للعدالة الاجتماعية فوائد عديدة تعود على أفراد المجتمع بالنفع، فهي تعمل على بناء مجتمع يسوده العدل والمساواة، وتعزيز الشعور بالانتماء لدى أفراد المجتمع، وتعمل على التقليل من حدة الفقر والظلم، وتعمل على تعزيز النمو الاقتصادي والاستقرار الاجتماعي، والعدالة في إتاحة الفرص العادلة بين أفراد المجتمع في توزيع الثروة، والإنصاف في إعطاء الحقوق المتعلقة بالتعليم والصحة والإسكان، أيضاً تقود العدالة الاجتماعية إلى تحسين نوعية الحياة للفرد والمجتمع، والقضاء على الفوارق الاجتماعية، كما تعمل على الحد من الفقر والظلم

(1) إبراهيم العيوني، العدالة الاجتماعية والنماذج التنموية، ط1، بيروت، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2014، ص95.

الاجتماعي، وتلبية كافة متطلبات الحياة لكل أفراد المجتمع، ومن فوائدها أيضاً تعزيز المواطنة والانتماء للمجتمع، فهي تزيد حماية المجتمع وتلاحمه حتى يتمتع الأفراد بالعدالة والمساواة والرفاهية[1].

أما فيما يتعلق بتحقيق الأمن الاجتماعي فإذا قام المجتمع بتأمين حياة أفراده وساعدهم في الحصول على حقوقهم ووفر لهم جميع السبل ولاسيما العدالة الاجتماعية عاش المواطن آمناً مطمئناً يتمتع بأمن نفسي داخلي، وتزداد قوة تفاعله مع بقية أفراد المجتمع، ويعزز انتمائه وولائه للمجتمع الذي يعيش فيه، والعدالة الاجتماعية تعتبر من أهم القيم الاجتماعية التي يعتمد عليها المجتمع في استقامة أفراده وأحكامه وفقاً لقيمة العدالة يقتضي حتماً إفشاء قيم اجتماعية أخرى لها دور مهم في تحقيق الأمن الاجتماعي، فالأمن مرهون بقيمة العدالة، والظلم يقضي على الأمن الاجتماعي، لذلك تعتبر العدالة الاجتماعية هي الأساس في بناء الأمن الاجتماعي لما لها من علاقة تكاملية مع باقي القيم والمعايير الاجتماعية الأخرى[2].

فالعدالة الاجتماعية هي مصدر النجاح وازدهار كل مجتمع يسعى للتنمية المستدامة، حيث إنها تعمل على نشر القيم الإيجابية التي تعود بالنفع والفائدة على جميع أفراد المجتمع، فهي تعمل على تحقيق الأمن الاجتماعي والنفسي، فهي تعمل

(1) Law-house، مفهوم العدالة الاجتماعية، تاريخ النشر 2025/06/18م http://www.law-house.net/author/admin

(2) حسان أبوسرسوب، العدالة الاجتماعية ودورها في حماية المجتمع، مرجع سبق ذكره، ص89.

على تحويل النفوس الضعيفة إلى نفوس قوية، أما الظلم فهو عكس العدالة، وهو يؤدي إلى مجموعة من المظاهر السلبية التي تعود على المجتمع بالفشل والتصدع الاجتماعي والنفسي بين أفراده، فهو يؤدي إلى فقدان المناعة الاجتماعية، مما يدفع بالفاسدين من الوصول إلى المراكز القيادية، وكذلك تهان كرامة الإنسان، وتتدهور الأوضاع الاجتماعية، مما يزيد من حدة انتشار العنف والتمرد، أيضاً يؤدي إلى فساد القيم والأخلاق، وانتشار السلوكيات السيئة، فالظلم يقتل الإرادة والعقل عند أفراد المجتمع.

الإطار المفاهيمي للأمن الاجتماعي:

مفهوم الأمن الاجتماعي:

الأمن مفهوم شامل يعني تهيئة الظروف المناسبة التي تكفل الحياة الكريمة والمستقرة، وله أبعاد مختلفة منها السياسي والاقتصادي والاجتماعي، وما يهمنا في مجال هذا البحث البُعد الاجتماعي.

تعددت وجهات النظر حول مفهوم الأمن الاجتماعي، فهناك من يرى أنه يشمل كافة مجالات الحياة التي تهم الإنسان المعاصر كالاكتفاء المعيشي الاقتصادي، والاستقرار السياسي، بالإضافة إلى تأمين الخدمات الأساسية للإنسان فلا يشعر بالحاجة كالخدمات الصحية والتعليمية، والتأمينات الاجتماعية في حالة البطالة والمرض، كما يهدف إلى تأمين الرفاهية الاجتماعية، وبالتالي إلى تأمين الوقاية من الإجرام والانحراف، وضمان حقوق الإنسان. فقد اهتم الباحثون بالأمن

الاجتماعي اهتماماً كبيراً، لكونه حاجة ملحة ملازمة للحياة، فتعددت بناءً على ذلك اتجاهات الباحثين في تعريف الأمن الاجتماعي، وبناءً على تلك الاتجاهات المتعددة لم تتفق الدراسات على تعريف بصياغة محددة لمفهوم الأمن الاجتماعي، فبعض الباحثين يحصر المفهوم في الجانب المادي من الحياة، والبعض الآخر يركز على الجوانب الروحية والمعنوية السائدة في المجتمع، ومنهم من يهتم في تعريف الأمن الاجتماعي بالجانب التنظيمي، وحماية الأفراد من أي اعتداء يحتمل وقوعه عليهم[1].

وهناك من ينطلق في تعريفه للأمن الاجتماعي من جانب نفسي، فيرى بأنه عبارة عن شعور أو حالة طبيعية تسود أفراد المجتمع، فهو إحساس الدولة بالطمأنينة والاستقرار لانعدام الظواهر الاجتماعية التي تتعارض مع قيم المجتمع الأصلية ومبادئه العليا.

أما من منظور علم الاجتماع فينظر إلى الأمن الاجتماعي بأنه أقصى إشباع ممكن لاحتياجات الأفراد في المجتمع في إطار العدالة الاجتماعية التي تنبذ الصراع بين فئات المجتمع، وتوفر المناخ الملائم لكي يعيش المجتمع في إطار مقبول من التعاون والشعور بالأمن والسلام الاجتماعي[2].

(1) أسامة السيد عبد السميع، نظرية الأمن الاجتماعي في الإسلام، سلسلة وفكر، القاهرة، رابطة الجامعات الإسلامية، 2007، ص11.

(2) مجد الدين خمش، علم الاجتماع، الموضوع والمنهج، ط3، عمان، 2005، ص10.

عليه يمكن تحديد الجوانب المنظمة لمفهوم الأمن الاجتماعي في ضوء الأبعاد الآتية:

أ. الأمن الاجتماعي كأسلوب حياة:

يعرف الأمن الاجتماعي على أنه حياة الفرد حياة اجتماعية آمنة مستقرة على نفسه ورزقه ومكانه الذي يعيش فيه[1].

ويرى (ديفدسون) أن الأمن الاجتماعي يعني تقديم خدمات خاصة بحماية الأفراد والمعلومات والأصول من أجل تحقيق الأمن الشخصي أو رفاهية المجتمع المحيط[2].

ب. الأمن الاجتماعي كشعور إنساني:

يعرف الأمن الاجتماعي بأنه المقابل والمضاد للخوف والفزع، فهو الطمأنينة والاطمئنان إلى عدم وقوع المكروه.

ويعرفه (بروكس) بأنه توفير بيئة مستقرة يمكن التنبؤ بها بشكل نسبي، يمارس خلالها الفرد أو الجماعة أهدافها دون أي انقطاع أو أذى، أو دون خوف من هذا القلق أو الضرر[3].

(1) أسامة السيد عبد السميع، نظرية الأمن الاجتماعي في الإسلام، سلسلة وفكر، القاهرة، رابطة الجامعات الإسلامية، 2007، ص11.

(2) عبد الرحمن عدس، علم النفس التربوي، نظرة معاصرة، ط2، بيروت، دار الفكر، 2005، ص72.

(3) محمد عمارة، الأمن الاجتماعي في الإسلام، سلسلة في ظلال القرآن، دار المعارف، القاهرة، 2013، ص9.

ج. الأمن الاجتماعي كجانب تنظيمي:

جاء في تقرير التنمية العربية لسنة 2009 تقرير الأمن الاجتماعي بأنه: "تحرر الإنسان من التهديدات الشديدة والمنتشرة والممتدة زمنياً وواسعة النطاق التي تتعرض لها حياته وحريته"، وبذلك يرى التقرير ضرورة التركيز على أمن الأفراد وحمايتهم، كما يرى أيضاً أن الأمن الإنساني يحقق أمن المجتمع من خلال تمكين الشعوب من احتواء أو تجنب المخاطر التي تهدد حياتهم وسبل معيشتهم وكرامتهم.

ومن الناحية التنظيمية يشير الأمن الاجتماعي إلى مجموعة الاجراءات التي على الدولة اتخاذها بتأمين المجتمع بكافة أفراده بوسائل العمل والإنتاج والمساهمة في استغلال كافة الطاقات المختلفة وحماية المجتمع من المفسدين، والسقوط الأخلاقي[1].

يتضح مما سبق أن الأمن الاجتماعي يعتمد على حماية الإنسان من المخاطر البيئية والبشرية التي قد يتعرض لها في حياته، وللقضاء على الوحدة ينبغي عليه أن يعيش مع الجماعة في مجتمعه، ويحقق التفاعل الاجتماعي، ويواجه الخوف والمخاطر، فالأمن لا يتحقق إلا من خلال العيش في مجتمع بشري يضمن له الاستقرار، فالأسرة والدولة هي الداعم للأمن الاجتماعي للفرد.

(1) المكتب الإقليمي للدول العربية، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للدول العربية، تقرير التنمية العربية للعام 2009، تحديات أمن الإنسان في الدول العربية، لبنان، شركة كركي للنشر.

مقومات الأمن الاجتماعي:

1. التضامن والتماسك الاجتماعي:

التضامن بمعناه الاجتماعي يعني التعاون بين الجماعة بحيث يشكل أعضاء الجماعة الواحدة كلاً واحداً لا يتجزأ، وهو الاعتماد المتبادل والتآزر بين أفراد الجماعة، كما يظهر جلياً في الحياة الاجتماعية أي تضامن الفرد مع جماعته في المسؤولية.

وتُعد فكرة التضامن الاجتماعي في فكر (دوركايم) الأساس التنظيري للأفكار الاجتماعية الحديثة والمعاصرة، فقد حدد نمطين من أنماط التضامن الاجتماعي، الأول: التضامن الآلي أو الميكانيكي، والثاني: التضامن العضوي. وقد رأى أن مجتمع التضامن الآلي يتميز بصغر حجم المجتمع وتجانسه وضعف التخصص وتقسيم العمل فيه، كما يتميز أفراد المجتمع بالتشابه في النواحي الخلقية والنفسية والاجتماعية والمهنية، ذلك التشابه ينتج عنه حالات من الشعور الجمعي الذي يكمن في ذوات الأفراد[1]. فكل فرد من أفراد المجتمع يحمل في ذاته نمطين من الشعور، الأول: يعبر عن الشعور الفردي، والآخر: يعبر عن الشعور الجمعي، فشخصية الفرد مذابة في شخصية المجتمع، إذ تضعف التصرفات الفردية الخاصة بسبب اعتماد الفرد على الشعور الجمعي في حركاته وتصرفاته، لذلك يرى

([1]) فاطمة الزهراء عدنان عيد الأمير، هشام عادل هراطة، العدالة الاجتماعية ودورها في تحقيق الأمن المجتمعي، مرجع سبق ذكره، ص281.

(دوركايم) أن الشعور الجمعي يتضمن الشعور الفردي، ويعبر عن حقوقه وواجباته، وليس منفصلاً عنه. أما التضامن العضوي فأفراده يتخصصون في أعمال معينة، ذلك أن كل فئة تشغل مهمة معينة، ومن هنا تظهر ظاهرة التخصص وتقسيم العمل. هذا التخصص وتقسيم العمل يبدو وكأنه يفصل الواحد عن الآخر، لكن (دوركايم) يؤكد أن تقسيم العمل يؤدي إلى التضامن الاجتماعي بين الأفراد لأن كل فرد يعمل عملاً واحداً ويتخصص فيه ويعتمد في بقية معيشته على الآخرين[1].

نستخلص أن التضامن الاجتماعي يرتبط بحجم الجماعة، فكلما صغر حجم الجماعة قويت روابط تضامن أعضائها بفعل تماثل أفكارهم وقيمهم، وكبر حجم الجماعة يقوي من قوة تضامنها أيضاً بفعل تقسيم العمل.

(1) إبراهيم الغمري، الأفراد والسلوك التنظيمي، مطبعة الرشاد، 1979، ص99-100.

2. إشباع الحاجات: هناك نمطين من الحاجات الإنسانية هما:

أ. الحاجات الأساسية:هي كل ما يحتاجه الإنسان في حياته اليومية ومن الضروري إشباعها، وهي تتغير بتغير المجتمع وتمدنه، فحاجات الإنسان المتحضر تختلف عن حاجات الإنسان الريفي أو البدوي، وإشباع الحاجات الأساسية تمثل حد الكفاف لدى الإنسان، ومن هذه الحاجات الحاجة إلى الطعام والشراب والسكن والراحة والنوم والجنس، وهي تنشأ عن فسيولوجية الحياة وهي ضرورية لبقاء الإنسان وحفظ النوع الإنساني، لذلك فهي شائعة بين جميع البشر، ولكنها تظهر بشكل متفاوت، فحاجة الطفل إلى النوم أكثر من حاجة البالغ، فالحاجات الأساسية لها أهميتها وضروريتها للحياة الإنسانية، فبقاء حياة الإنسان واستمرارها وتنمية قدراته الفكرية والإبداعية تتوقف على مدى إشباع هذه الحاجات[1].

وعليه فإن الحاجات الأساسية ضرورية لا يمكن الاستغناء عنها، وأن الفشل في إشباعها ينتج عنه توترات وصراعات حادة ينتج عنها عقد نفسية وانحرافات اجتماعية تهدد الأمن الاجتماعي والنفسي، فإشباع الحاجات الأساسية تحقق الأمن الاجتماعي داخل المجتمع.

ب. الحاجات الاجتماعية: هي عبارة عن مواقف اجتماعية تواجه الإنسان والجماعة على حد سواء وتحتاج هذه المواقف إلى حلول، والحاجات الاجتماعية تتمتع بأهمية خاصة بالنسبة للفرد أو المجتمع، ويشبع الإنسان

(1) غريب محمد سيد أحمد، عبد الباسط محمد عبد المعطي، علم الاجتماع دراسة الإنسان، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1988، ص202.

حاجاته الاجتماعية من خلال تفاعله مع الجماعات والمؤسسات الاجتماعية بما يحقق تكيفه واستقراره في المجتمع[1].

وتمتاز الحاجات الاجتماعية بمجموعة من الخصائص منها: أنها شديدة التأثر بالخبرة التي يمر بها الفرد في حياته الاجتماعية، وأنها تختلف من شخص إلى آخر من ناحية النمط والشدة، وتعمل في إطار الجماعة وأنها مشاعر غامضة وليست ملموسة، وتختلف باختلاف الثقافات. وأهم الحاجات الاجتماعية الحاجة إلى الحب والانتماء والاحترام والتقدير الاجتماعي والحاجة إلى الأمن والأمان[2].

نستخلص أن إشباع الحاجات لا يتم إلا من خلال وجود الفرد في جماعة وينتمي إليها ويحقق العديد من الغايات الاجتماعية كالشعور بالراحة والطمأنينة النفسية والاجتماعية، وذلك من خلال إحساس الفرد بروابط الحب والاحترام المتبادل بينه وبين الجماعة الاجتماعية التي ينتمي إليها.

3. القيم والمعايير الاجتماعية:للقيم حقائق متعددة الوجوه ومركبة وترتبط بجوانب الحياة الاجتماعية والثقافية والنفسية، وهي تمثل واقع الحياة الإنسانية، وهي تعبر عن الواقع بوصفها حقائق واقعية توجد في المجتمع، وتعتبر من الركائز التي تعمل على توجيه السلوك الإنساني ولا تنفصل عن معايير الجماعة، والعلاقات والمراكز والأدوار الاجتماعية يتعذر فهمها دون ربطها بالقيم الاجتماعية، وللقيم الاجتماعية سلطة قوية يتمتع بها وهذه السلطة لا تأتي إلا بدعم المجتمع لها، وإلزام الأفراد بها في كافة سلوكياتهم، فهي

(1) مختار حمزة، أسس علم النفس الاجتماعي، دار البيان، جدة، 1982، ص141.

(2) مختار حمزة، أسس علم النفس الاجتماعي، المرجع السابق ص142.

تمارس دوراً كبيراً في تحقيق الضبط الاجتماعي؛ لأن المجتمع يستطيع من خلالها التمييز بين السلوك السوي والسلوك غير السوي[1].

وعليه فإن القيم تمتلك سلطة تنظيمية ضبطية في توجيه سلوك الإنسان في المجتمع والعلاقات وإشباع الحاجات وتحقيق الأهداف، وإن انعدام فاعلية هذه القيم والمعايير ينتج عنه انحرافات اجتماعية، وبارتفاع معدلات الانحراف يتهدد الأمن الاجتماعي، ومن هنا تتضح أهمية القيم والمعايير الاجتماعية في حفظ الأمن الاجتماعي.

4. الاستقرار السياسي:

يعتبر الاستقرار السياسي من الظواهر التي تتميز بالمرونة والنسبية، وهي تشير إلى قدرة النظام على توظيف مؤسساته لإجراء ما يلزم من تغيرات داخل المجتمع استجابة لتوقعات أفراده وتوجهاتهم واحتواء ما يحدث من صراعات دون اللجوء إلى استخدام القوة إلا في نطاق ضيق من أجل دعم مشروعيته[2].

أما عدم الاستقرار فيعد ظاهرة تتميز أيضاً بالمرونة والنسبية وتشير إلى عدم قدرة النظام على إجراء ما يلزم من تغيرات استجابة لتوقعات أفراده وتوجهاتهم

(1) فاطمة الزهراء عيد الأمير، هشام هراطة، العدالة الاجتماعية ودورها في تحقيق الأمن المجتمعي، مرجع سابق، ص283.

(2) مصطفى القرجي، الأمن الاجتماعي، مؤسسة نوفل، بيروت، 1983، ص89.

بسبب ضعف مؤسساته، الأمر الذي يؤدي إلى توسيع العنف والصراع السياسي وإضعاف مشروعية النظام[1].

إن الداعم الأساسي والوحيد في أي دولة لتحقيق الاستقرار السياسي هو الدستور الذي يحدد القواعد الأساسية لشكل الدولة ونظام الحكم فيها، وينظم السلطات من حيث التكوين والتخصص والعلاقة بين السلطات وحدودها، وتحديد الحقوق والواجبات لكل فرد في المجتمع.

إن الدولة التي تتمتع بالاستقرار السياسي هي الدولة التي تضمن توزيع السلطة وشرعية استخدامها ووضع الحكم في أيدي الشعب من خلال نوابه، وإن ما يدعم الاستقرار السياسي هو المساواة بين أفراد المجتمع في الحقوق والواجبات دون تمييز بسبب العنصر أو اللون أو الجنس أو الدين، وإن الانتماء الذي يوفر الاستقرار هو الانتماء إلى الوطن دون تفرقة عنصرية أو طائفية لأن هذه التفرقة العنصرية من أشد مظاهر عدم الاستقرار السياسي[2].

أهمية الأمن الاجتماعي[3]:

1. يشعر الإنسان الآمن اجتماعياً بالراحة النفسية والطمأنينة والسلامة والتحرر من الخوف والقلق والشعور بالأمن النفسي داخل المجتمع الذي يعيش فيه.

([1]) إيناس محمد، العدالة الاجتماعية والنماذج التنموية، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد 71، بيروت، 2015، ص342.

([2]) مصطفى العرجي، مرجع سبق ذكره، ص145.

([3]) ممدوح عمر صابر رضوان، متطلبات تحقيق الأمن الاجتماعي لطلاب المرحلة الثانوية في مصر، مجلة البحث العلمي في التربية، العدد 20، الجزء 15، 2019م، ص35.

2. عندما يعيش الفرد في مجتمع آمن يستمتع بحياته في جو مليء بالراحة النفسية والدفء الاجتماعي ويشعر بالأمن والأمان والكرامة والعدالة.
3. يخلق الأمن الاجتماعي حالة من الاطمئنان والأمل في المستقبل والخير والدافعية نحو العمل والإبداع.
4. يشعر الفرد الذي يتمتع بالأمن النفسي والاجتماعي بقدرته على مواجهة المشاكل بقوة، والابتعاد عن الانتقام من الآخرين وكره الغير والميل إلى الغلو والتطرف.

نتائج البحث:

مما سبق نستنتج:

1. أن العدالة الاجتماعية من الموضوعات الأكثر انتشاراً في السلوك الاجتماعي والتي تقوم على أساس التوزيع العادل للثروة والخل القومي بين جميع أفراد المجتمع بالتساوي بغض النظر عن الدين أو اللون أو الجنس الذي يقلل من الفوارق الاجتماعية ويعمل على تحقيق المساواة في فرص الحياة بين أفراد المجتمع.
2. أن هناك صلة وثيقة بين العدالة الاجتماعية والنظام الاجتماعي والاقتصادي للدولة، فهي من المبادئ الأساسية التي يتحقق في ظلها الازدهار وتحسن الأحوال المعيشية لذوي الدخل المحدود داخل المجتمع.
3. يعتبر الأمن الاجتماعي حجر الزاوية الذي ترتكز عليه التنمية والتطور والتقدم في سبيل تحقيق أهداف المجتمع.

4. بفضل العدالة الاجتماعية يتحقق الأمن الاجتماعي والطمأنينة بين أفراد المجتمع الواحد.
5. إن شعور الفرد بالانتماء سواء كان للأسرة أو للمجتمع يحقق امتثاله لقيم ومعايير وقواعد الجماعة ويسهم في اندماجه مع الوسط الاجتماعي الذي يعيش فيه.

المراجع

1. Law–house، مفهوم العدالة الاجتماعية، تاريخ النشر 2025/06/18م http://www.law-house.net/author/admin
2. إبراهيم العيسوي، الآفاق المستقبلية لتحقيق العدالة الاجتماعية والتنمية في اقتصاد الربيع العربي حالة مصر، في المنتدى الإقليمي حول آفاق اقتصاديات الربيع العربي، المعهد العربي للتخطيط، الأردن، 2012.
3. إبراهيم العيوني، العدالة الاجتماعية والنماذج التنموية، ط1، بيروت، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2014.
4. إبراهيم الغمري، الأفراد والسلوك التنظيمي، مطبعة الرشاد، 1979، ص99–100.
5. أسامة السيد عبد السميع، نظرية الأمن الاجتماعي في الإسلام، سلسلة وفكر، القاهرة، رابطة الجامعات الإسلامية، 2007.
6. إيناس محمد، العدالة الاجتماعية والنماذج التنموية، مجلة البحوث الاقتصادية العربية، العدد (71)، بيروت، 2015.

7. جوان إسماعيل بكر، جودة الحياة وعلاقتها بالانتماء والقبول الاجتماعيين، دار حامد للنشر، الأردن، 2013.
8. جونستون، ديفيد، مختصر تاريخ العدالة (ترجمة) مصطفى ناصر، ط1، عالم المعرفة، الكويت، 2012.
9. حامد عبد الخلف عبد الله، دور التوعية في التنشئة الاجتماعية، مكتبة الفيصل، الرياض، السعودية، 2005م.
10. حامد عمار تقديم كتاب من فجوات العدالة في التعليم، تأليف محسن خفر، القاهرة، الدار المصرية اللبنانية، ط2، 2006.
11. حسن عبد الغني، الأمن الاجتماعي مسؤولية الجميع، مجلة الفكر والحياة، العدد 26، الرياض، مطبعة أكاديمية نايف العربية للعلوم، 1999.
12. حنان بوسرسوب، العدالة الاجتماعية ودورها في حماية المجتمع، مجلة رسالة المسجد، المجلد 21، العدد 02، 2023.
13. راغب جبريل راغب سكران، الصراع بين حرية الفرد وسلطة الدولة، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية ط2، 2011.
14. شيماء عبد العزيز الشامي، نظرية العدالة عند جون رولز، الأبعاد السياسية والأخلاقية، دار الرافدين للطباعة، 2024.
15. صلاح أحمد هاشم، العدالة والمجتمع المدني، مصر، 2005.
16. عبد الرحمن عدس، علم النفس التربوي، نظرة معاصرة، ط2، بيروت، دار الفكر، 2005.

17. علاء الدين عبدالرزاق جنكو، المواطنة بين السياسة الشرعية والتحديات المعاصرة، جامعة التنمية البشرية، كلية القانون السليمانية (ب.ت).
18. علي عبد الواحد وافي، علم الاجتماع، دار نهضة مصر للطباعة والنشر، مصر، 2016.
19. غريب محمد سيد أحمد، عبد الباسط محمد عبد المعطي، علم الاجتماع دراسة الإنسان، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1988.
20. فاضل الجابري، العدالة الاجتماعية في الإسلام، المركز العالمي للدراسات الإسلامية، الرياض، ط1، 1418هـ.
21. فاطمة الزهراء عدنان عبد الأمير، هشام عادل هراطه، العدالة الاجتماعية ودورها في تحقيق الأمن المجتمعي دراسة سوسيولوجية تحليلية، مجلة كلية الكويت الجامعة للعلوم الإنسانية، 2023.
22. فهد بن محمد الشقحاء، الأمن الوطني تصور شامل، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، 2004.
23. كامل، أي جبيه وآخرون، مشروع العدالة الاجتماعية في الأردن، (ترجمة) فيصل الزوايدة، مركز هوية، عمان، الأردن، 2014.
24. كرانسوتون، موريس / معجم المصطلحات السياسية، دار النهار للنشر، بيروت، لبنان، ط3.
25. مبروكة عبد السلام غيث فزاوي، العدالة الاجتماعية ودورها في تحقيق الأمن الاقتصادي في المجتمع الليبي، مجلة جامعة صبراتة للعلوم الإنسانية، العدد 22 / 2023.

26. مجد الدين خمش، علم الاجتماع، الموضوع والمنهج، ط3، عمان، 2005.
27. مجموعة من المؤلفين: حقوق الإنسان، مركز الحضارة لتنمية الفكر الإعلامي، بيروت، ط1، 2008.
28. محمد سلامة قباري، التنمية ورعاية الشباب، المكتب الجامعي الحديث، مصر، ط1، 2011.
29. محمد عمارة، الأمن الاجتماعي في الإسلام، سلسلة في ظلال القرآن، دار المعارف، القاهرة، 2013.
30. مختار حمزة، أسس علم النفس الاجتماعي، دار البيان، جدة، 1982.
31. مركز الفرد ولوعم التعبير الرقمي، العدالة الاجتماعية حلم لا يتحقق، القاهرة، 2015.
32. مصطفى القرجي، الأمن الاجتماعي، مؤسسة نوفل، بيروت، 1983.
33. المكتب الإقليمي للدول العربية، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للدول العربية، تقرير التنمية العربية للعام 2009، تحديات أمن الإنسان في الدول العربية، لبنان، شركة كركي للنشر.
34. ممدوح عمر صابر رضوان، متطلبات تحقيق الأمن الاجتماعي لطلاب المرحلة الثانوية في مصر، مجلة البحث العلمي في التربية، العدد 20، الجزء 15، 2019م.
35. المنتدى الاستراتيجي للسياسات العامة ودراسات التنمية، الرابط الإلكتروني (http://draya-eg.org/2026-3-21)